● أخبار قصيرة

اليابان تعتزم نشر صواريخ قرب تايوان

تتجه اليابان إلى تعزيز دفاعاتها الجوية في جزرها الغربية عبر نشر صواريخ أرض–جو في جزيرة يوناغوني القريبة من تايوان بحلول مارس/آذار ٢٠٣١، وفق ما أعلنه وزير الدفاع شينغيرو كويزومي. ويُعد هذا أول تحديد رسمي لموعد تنفيذ الخطة التي طُرحت عام ٢٠٢٢ بهدف تعزيز القدرات الدفاعية في مواجهة التوتر المتصاعد مع الصين. وتأتي الخطوة في ظل خلافات متزايدة بين طوكيو وبكين، خصوصاً بعد فرض الصين قيوداً على صادرات شركات يابانية تتهمها بدعم القدرات العسكرية اليابانية.

كما تزامن ذلك مع تصريحات لرئيسة الوزراء ساناي تاكايتشي ألمحت فيها إلى احتمال تدخل اليابان عسكرياً إذا تعرضت تايوان لهجوم، ما يعكس تحوّلاً في العقيدة الأمنية اليابانية وتوجهاً نحو دور عسكري أكثر وضوحاً في المنطقة.

أزمة الطاقة وانقسام الاتحاد الأوروبي

تفاقمت الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي بسبب أزمة الطاقة التي أعادت خلط الأوراق السياسية، بعدما أوقفت سلوفاكيا إمدادات الكهرباء الطارئة لأوكرانيا، بينما أسقطت المجر حزمة عقوبات جديدة على روسيا، ما وضع وحدة الموقف الأوروبي أمام اختبار صعب مع دخول الحرب عامها الخامس.

وفي كلمته أمام البرلمان الأوروبي، شدد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي على ضرورة استمرار مواجهة روسيا والحصول على ضمانات أمنية شاملة، مطالباً بتحديد موعد واضح لانضمام كييف إلى الاتحاد.

في المقابل، أكد الكرملين استعداده لمواصلة الجهود الدبلوماسية، معلناً التحقيق في تقارير حول نية بريطانيا وفرنسا تزويد أوكرانيا بأسلحة نووية.

الأمم المتحدة تحذر من تصاعد عنف المستوطنين

أكد مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في فلسطين أن وتيرة عنف المستوطنين الصهاينة في الضفة الغربية المحتلة تشهد تصاعداً مستمرًا دون وجود أي رادع قانوني أو أمني.

وأوضح المكتب في بيانٍ رسمي، أن هذه الاعتداءات تتم في ظل حالة من الإفلات التام من العقاب، مما يفاقم الأوضاع الإنسانية والأمنية للسكان الفلسطينيين في مختلف المحافظات.

وأشار المكتب بوضوح إلى عدم اتخاذ سلطات الاحتلال أي إجراءات فعلية لاحتجاز المشتبه بهم أو التحقيق الجدي في الحادثة، مما يعزز سياسة غض الطرف عن جرائم المستوطنين.

وكشف التقرير عن موجة نزوح قسري طاولت ٤٢ عائلة فلسطينية منذ السابع عشر من شباط/فبراير الجاري نتيجة ترهيب المستوطنين.

الوجه الخفي لطبّ الاحتلال العسكري

أكبر بنك جلد بشري في العالم... منشأة طبية أم غرفة عمليات لنهب أجساد الفلسطينيين؟

الوفاق/ حين طُرح السؤال: «أكبر بنك جلد بشري في العالم، لِمن؟ ومن أين يأتي بكل هذا الجلد؟» لم يكن مجرّد استفسار تقني عن منشأة طبية متخصصة، بل كان مدخلًا إلى واحد من أكثر الملفات حساسية في سياق ممارسات كيان الاحتلال، حيث يتقاطع الطب العسكري مع حقوق الإنسان، والعلم مع السياسة، والجرح الفلسطيني المفتوح مع منظومات صامتة من المؤسسات الدولية.

إعادة تسليط الضوء على ما يُعرف بـ«بنك الجلد» التابع لكيان الاحتلال، لم تأتِ من فراغ، بل جاءت في سياق تراكمي من التقارير، والشهادات، والاتهامات، التي تتحدث عن انتهاكات تتجاوز حدود ساحة المعركة، لتطال أجساد الشهداء بعد موتهم، وتحوّل الجسد الفلسطيني إلى ساحة أخرى للصراع، هذه المرة بين الرواية الرسمية والاتهامات الحقوقية والأخلاقية.

بنك الجلد.. من فكرة طبية إلى مؤسسة عسكرية–استراتيجية

تعود جذور فكرة إنشاء بنك للجلد في كيان الاحتلال إلى ما بعد حرب ١٩٧٣، حين واجه الجيش أعدادًا كبيرة من الجنود المصابين بحروق شديدة، ما كشف عن فجوة كبيرة في القدرة على التعامل مع هذا النوع من الإصابات. من هنا، برزت الحاجة إلى إنشاء بنك متخصص لتخزين الجلد البشري، يُستخدم في علاج المصابين بحروق واسعة، باعتباره أحد أهم الوسائل الطبية لإنقاذ الحياة وتقليل التشوّه.

لكن ما بدأ كحاجة طبية عسكرية، تطوّر لاحقًا إلى منشأة توصف بأنها الأكبر من نوعها في العالم، من حيث حجم المخزون، وطبيعة الاستخدام، والقدرة على توفير كميات كبيرة من الجلد في وقتٍ قصير.

من حيث المبدأ، وجود بنك جلد ليس أمرًا استثنائيًا في العالم الطبي؛ فالكثير من الدول تمتلك بنوكًا للجلد تُستخدم في علاج ضحايا الحروق والحوادث. لكن ما يجعل الحالة الصهيونية مثيرة للجدل هو حجم هذا البنك، وطبيعة البيئة السياسية–العسكرية التي يعمل ضمنها، وتاريخ الاتهامات المرتبط بجثامين الشهداء الفلسطينيين، ما يجعل السؤال عن «المصدر» أكثر إلحاحًا من أي مكانٍ آخر.

بين الطب العسكري والاحتلال.. حين يصبح الجسد جزءًا من منظومة الحرب

في السياقات الطبيعية، يكون بنك الجلد جزءًا من منظومة صحية مدنية، تخضع لقواعد صارمة تتعلق بالتبرع، والموافقة، والشفافية، والرقابة. لكن في حالة كيان الاحتلال، يتداخل الطب العسكري مع منظومة أمنية–استيطانية، تجعل من كل ما يتعلق بالفلسطينيين محكومًا بعلاقة قوة غير متكافئة.

الجيش الصهيوني، الذي كان الدافع الأول لإنشاء بنك الجلد، هو نفسه الطرف الذي يسيطر على الأرض، ويحتك يوميًا بالسكان الواقعين تحت الاحتلال، ويملك سلطة واسعة على جثامين الشهداء، سواء في ساحات المواجهة أو في السجون أو على الحواجز. هذا التداخل بين «الجهة التي تحتاج» و«الجهة التي تسيطر على الجثامين» يفتح الباب واسعًا أمام أسئلة لا يمكن تجاهلها، حتى لو لم تُحسم قضائيًا بعد.

في هذا السياق، يصبح من الصعب فصل بنك الجلد عن منظومة أوسع من الممارسات التي طالت أجساد الفلسطينيين، أحياءً وأمواتًا. فالجسد هنا ليس مجرد موضوع طبي، بل هو موضوع سياسي وأمني وأخلاقي، يُستخدم أحيانًا كوسيلة ضغط، وأحيانًا كموضوع تفاوض، وأحيانًا كملف مغلق لا يُسمح بالاقتراب منه.

الاتهامات السابقة.. من سرقة الأعضاء إلى السيطرة على الجثامين

الجدل حول تعامل كيان الاحتلال مع أجساد الفلسطينيين ليس جديدًا. في عام ٢٠٠٩، نشرت صحيفة سويدية تقريرًا أثار عاصفة سياسية وإعلامية، تحدث عن انتزاع أعضاء من جثامين فلسطينيين قُتلوا على يد جيش العدو الصهيوني، دون موافقة عائلاتهم. في البداية، قوبل التقرير بحملة نفي واتهامات بـ«معاداة السامية»، لكن لاحقًا، اعترف مسؤولون صهاينة بأن أعضاءً، من بينها أعضاء أُخذت من فلسطينيين، قد تم انتزاعها دون موافقة عائلاتهم، وإن حاولوا التأكيد على أن ذلك كان جزءًا من ممارسة أوسع شملت صهاينة أيضًا.

هذا الاعتراف، ترك أثرًا عميقًا في الوعي الفلسطيني والعربي، ورسّخ قناعة بأن الجسد الفلسطيني ليس في مأمن حتى بعد الموت. ومع كل حالة تُسلَّم فيها جثامين شهداء بعد فترة احتجاز، وسط اتهامات بفقدان أعضاء أو تغييرات غير مفسَّرة، يتجدد السؤال: ماذا يحدث في الفترة بين الاستشهاد وتسليم الجثمان؟

في هذا المناخ، يصبح الحديث عن «أكبر بنك جلد في العالم» ليس مجرد معلومة طبية، بل جزءًا من سياق أوسع من الشكوك المتراكمة، التي تغذيها تجارب سابقة، وغياب تحقيقات دولية مستقلة، وتاريخ طويل من انعدام الثقة بالرواية الرسمية الصهيونية.

من أين يأتي كل هذا الجلد؟

حين يشير تقرير إلى أن بنك الجلد التابع لكيان الاحتلال هو الأكبر في العالم، فإن السؤال الطبيعي الذي يطرح نفسه هو: من أين يأتي بكل هذه الكميات من الجلد البشري؟ في السياقات الطبية العادية، يكون المصدر الأساسي هو التبرع الطوعي، سواء من متبرعين أحياء (في حالات محدودة جدًا) أو من متوفين وافقت عائلاتهم على التبرع. لكن في حالة كيان الاحتلال، يصبح هذا السؤال أكثر تعقيدًا، لعدة أسباب متداخلة.

أولًا، هناك تاريخ موثق من انتزاع أعضاء من جثامين دون موافقة عائلات أصحابها، كما ظهر في اعترافات سابقة لمسؤولين في الطب الشرعي. ثانيًا، هناك سيطرة كاملة تقريبًا على جثامين الفلسطينيين الذين يُقتلون في ظروف مختلفة، سواء في المواجهات أو في السجون أو في عمليات القصف، حيث تُحتجز بعض الجثامين لفترات طويلة، ولا تُسلَّم إلا بعد ضغوط أو صفقات سياسية. ثالثًا، هناك غياب شبه كامل للشفافية في ما يتعلق بما يحدث للجثامين خلال فترة الاحتجاز، وعدم وجود آلية مستقلة للتحقيق أو الفحص قبل الدفن.

في ظل هذه المعطيات، يصبح من المشروع تمامًا طرح هذا السؤال: هل يمكن لبنك جلد بهذا الحجم أن يعتمد فقط على التبرع الطوعي؟ أم أن هناك مصادر أخرى، غير معلنة، مرتبطة بجثامين الفلسطينيين؟

الحديث عن «أكبر بنك جلد في العالم» ليس مجرد معلومة طبية، بل جزءًا من سياق أوسع من الشكوك المتراكمة، وغياب تحقيقات دولية مستقلة، وتاريخ طويل من انعدام الثقة بالرواية الرسمية الصهيونية

أين تقف المنظومة الدولية من هذه الاتهامات؟

من الناحية القانونية، يخضع التعامل مع الجثامين والأعضاء البشرية لجملة من الاتفاقيات والمعايير الدولية، من بينها مبادئ منظمة الصحة العالمية، واتفاقيات حقوق الإنسان، والقواعد الخاصة بالتبرع بالأعضاء والأنسجة. هذه المعايير تشدد على ضرورة الحصول على موافقة مستنيرة، وعلى احترام كرامة المتوفى، وعلى منع أي شكل من أشكال الاتجار أو الاستغلال.

في حالة كيان الاحتلال، ورغم الاتهامات المتكررة، لم يُفتح حتى الآن تحقيق دولي شامل ومستقل يدرس ملف بنك الجلد، وعلاقته المحتملة بجثامين الفلسطينيين أو غيرهم من الضحايا. هذا الغياب لا يعني بالضرورة براءة، لكنه يعني أن هناك فراغًا قانونيًا ورقابيًا يسمح باستمرار الشكوك، ويعمّق فقدان الثقة في الرواية الرسمية.

المنظمات الحقوقية التي طالبت بتحقيقات مستقلة لم تلقَ حتى الآن استجابة كافية من المؤسسات الدولية ذات الصلة، سواء على مستوى الأمم المتحدة أو على مستوى الهيئات المتخصصة في الطب الشرعي وحقوق الإنسان. هذا الصمت، أو الاكتفاء ببيانات عامة، يُقرأ في الوعي الفلسطيني والعربي على أنه شكل من أشكال التواطؤ أو التجاهل، ويزيد من قناعة بأن حياة الفلسطيني، وجسده، وموته، لا تحظى بالقدر نفسه من الاهتمام الذي يُمنح لضحايا آخرين في أماكن أخرى من العالم.

ختاماً قضية «أكبر بنك جلد بشري» في كيان الاحتلال ليست ملفًا طبيًا معزولًا، بل هي مرآة تعكس طبيعة العلاقة بين قوة عسكرية تملك القرار، وشعب واقع تحت الاحتلال لا يملك حتى حق معرفة ما جرى لجثمان شهيده.

كمين صاروخي يمني كاد أن يسقط مقاتلات F-16 الأميركية

كشفت مجلة تابعة للقوات الجوية والفضائية الأميركية عن واحدة من أخطر الحوادث التي واجهتها القوات الجوية الأميركية في اليمن، بعدما وقعت مقاتلتان من طراز F-١٦ في كمين صاروخي محكم نفذته الدفاعات الجوية اليمنية في ٢٧ مارس/آذار ٢٠٢٥. ووفق التقرير، لم يفصل بين الطيارين والموت سوى ١٥ ثانية فقط، بعدما أطبقت ستة صواريخ أرض–جو على الطائرتين أثناء محاولتهما الانسحاب نحو البحر الأحمر.

اعترف الطياران ويليام باركس ومايكل بليا بأنهما عاشا لحظات «رعب حقيقي»، بعدما تحولت المقاتلات الأميركية من صياد إلى فريسة خلال ثوانٍ. أحد الطيارين أكد أن أحد الصواريخ مرّ مباشرة

تحت جناح الطائرة، على مسافة قريبة بما يكفي لسماع هديره. التقرير أشار إلى أن القوات المسلحة اليمنية كانت على علم مسبق بالعملية الجوية الأميركية التي شاركت فيها قاذفات B-٢ Spirit، ما يعكس وجود اختراق استخباراتي يمني. كما أظهرت التحليلات الأميركية تطورًا لافتًا في التكتيكات اليمنية، التي دمجت بين صواريخ موجهة بالرادار وأنظمة مراقبة بصرية وكهروبصرية وتحت الحمراء، ما سمح بتجاوز أنظمة الإنذار الأميركية المتقدمة.

ويرى مراقبون أن الحادثة تأتي ضمن سلسلة نجاحات يمنية، أبرزها إسقاط أكثر من عشر طائرات MQ-٩، وتحويل الأجواء اليمنية إلى «ثقب أسود» للطائرات الأميركية.

روسيا تحذر من خطر صدام نووي وسط تقارير عن نقل أسلحة لأوكرانيا

حذّرت روسيا من مخاطر متصاعدة قد تؤدي إلى صدام عسكري مباشر بين الدول النووية، وذلك في ظل تقارير عن نية بريطانيا وفرنسا تزويد أوكرانيا بأسلحة نووية أو بما يسمى «قنبلة قذرة». المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أكدت أن التصرفات الأوروبية «المعادية لروسيا» وتغذية المواجهة في سياق الحرب الأوكرانية ترفع احتمالات الانزلاق إلى مواجهة نووية ذات عواقب كارثية.

جهاز الاستخبارات الخارجية الروسي كشف أن لندن وباريس تدرسان نقل قدرات نووية إلى كييف بهدف تمكينها من تحسين شروط التفاوض لإنهاء الحرب، معتبرًا أن امتلاك أوكرانيا لسلاح نووي أو حتى قنبلة قذرة سيُغيّر موازين القوى. هذه المعلومات أثارت ردود فعل قوية داخل روسيا، حيث دعا مجلس الاتحاد الروسي إلى فتح تحقيقات عاجلة على المستويين الوطني والدولي.

المجلس وجّه نداءً مباشرًا إلى البرلمانات البريطانية والفرنسية لفتح تحقيقات برلمانية، محذرًا من أن أي خطوة من هذا النوع تُمثل انتهاكًا صارخًا لمعاهدة عدم الانتشار النووي وتهديدًا مباشرًا للأمن الدولي. كما طالب ثلاث هيئات دولية كبرى بالتحرك: مجلس الأمن، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار.